

النساء جازية في فعل الواحد غالباً كان أو مخاطباً أو متكلمياً أو لاداعي
الواحدة الغائبه ولفظ المصنف لا يشع بذلك إلا بندرج في الواحد
الواحدة ولا يجوز ان يقال المراد فعل الشخص الواحد هذا كما كان
او مؤنثاً لانه بندرج فيه حينئذ فعل الواحد بالخطابه لان
الا دعاء فيه واحب كما بين اللهم الا ان يقال قد علم حكمه هو في
حكم المبتدئ ولا يجوز ان يعسف فهذا المضارع المحرور لم يجر
من ان يكون مكسوراً العين ومفتوحه او مضمومه فان كان مكسوراً
العين ليعني كثر او مضمومه كالمعنى الشيء ويعض عليه بالخذ
بالعين فتقول لم يفر ولم يعرض لكلامه وفيها اما المكسور فان
الساكن اذا حركه حرك بفتحك بالساكنين الكسرة والسكون
الناجح ولا يجوز قد جعل عوضاً عن الجرح عند اخذ الجزاء عن
في الافعال هكذا جعل الكسرة عوضاً عن السكون عند اخذ
السكون واسما الفتح فكذا اخف وكذا ان تقول السري لم يفر
لمتألمه العين وكذا الكسرة في بعض القبول لم يفر ولم
يعرض لفتح الادغام كما هو لغة الحجازيين وهكذا حكمه
اعشع وعجر وعجر لعين لقول لم يفتشع ولم يجر ولم يجر
كسر اللام وفتحها لماره ولم يفتشع ولم يجر ولم يجر
لقل لا دعاء وكسر ما قبل الاخر لانا لقل الاصل عجر وعجر
ولفتشع وعجر وعجر ولقتشع لمكسور ما قبل الاخر وهي
الماضي مفتوحه حملاً على الاخوان نحو جمعهم وانسخح ينسخح
وقوله ارعوى وراعوى وراعوى وراعوى يدرك عليه كالمسحوق
نسخته وان كان العين من المضارع مضمومه فتحكم عند
دخول الجزاء عليها تحركات الثلاث الضم والفتح والكسر مع الادغام

بحر فله اي تذك الادغام لقول لم يجر كات الدال الفتح المفعول
والكسر لا في الاصل في حركة الساكن والضم لا في الفتح والعين
لم يجر لادغام لما تقدم وهذا حكم الامر لعين امر الحان
ط ب ن
والا فالامر الغائب قد دخل تحت الحز ومربعي يجوز في الامر اذا كان
على فعل الواحد ما يجوز في المضارع المحرور ولا تكسر ما تقدم
ان يجر اذا اتصل بالفعل الفاعل او واوه او باوه ويمنع
اذا اتصل به لوزن جماعة النساء فان كان مكسور العين و
مفتوحه فتقول فر وعرض لكلامه وفيها لما تقدم واو
واعصص لفتح الادغام وان كان مضمومه العين فتقول
مديح كات الدال الضم والفتح والكسر وامر د تعك الادغام
لما ذكر في المضارع وقد روت الحركات الثلاث في قول
جرسره ذم المتكلم بعد من لم اللوى والعيش بقدر او لم يكن
الايام والاعراب والافصح الكسر في مثل هذه الصور اعين عن التقا
الكنية وبما جاز لفتح الادغام قوله اعشع اعد من الرحمن
وفضلاً ولغته ما ذ احاه للجر من طالب والمراد جواز
الادغام وقد عمننا فالادغام واجب في بني نهم ممن يتبع
في الحجازيين قالوا اذا اتصل بالجر وم حال الادغام
الضم لزم وجه واحد جازها بالفتح ورده بالضم على
الاضم وروى ورده بالكسرة هو ضعيف واعلم ان حكم
الثلاثي المزدقمه في جميعها ذكر حكم الجرد وان لم يذكره المصنف
انفصاً بالاصل فليعتبره التقاطع ولا يجوز منه شيء على من اطلع على
ما ذكرنا ونقول في اسم الفاعل ما ذكره الادغام وجوز الاجتماع
المشتمل مع عدم المنع والتفان الكسرة على حله في الاصل ما ذكره